جامعة العربي بن مهيدي * أم البواقي

قسم العلوم الإنسانية

محاضرة: مبدأ فصل السلطات (الدلالات، الأسس والأهمية)

الدكتور: موهوب

مفهوم مبدأ الفصل بين السلطات

هو مبدأ دستوري وتنظيمي في الفكر السياسي والقانوني، يقوم على توزيع الوظائف الأساسية للدولة بين ثلاث سلطات مستقلة وظيفيا ومتعاونة رقابيا، وذلك بهدف منع الاستبداد وتركيز السلطة وتحقيق التوازن والرقابة المتبادلة، وضمان حماية الحقوق والحريات وسيادة القانون

أسس مبدأ فصل السلطات:

يقوم هذا المبدأ على مجموعة من الأسس الفكرية والدستورية التي تهدف إلى منع الاستبداد وضمان حسن تسيير الدولة ومن أبرزها:

التوزيع الوظيفي للسلطة: يقصد به توزيع وظائف الحكم بين ثلاث سلطات بهدف منع تركيز السلطة في يد جهة واجدة,

الاستقلال النسبي بين السلطات: يعني ممارسة كل سلطة لصلاحياتها واختصاصها دون تدخل مباشر من السلطات الأخرى، مع احترام الحدود الدستورية بما يضمن حرية القرار داخل كل سلطة دون خضوع أو هيمنة,

الرقابة المتبادلة (التوازن والضبط): لا يعني الفصل القطيعة التامة، بل لاوجود رقابة متبادلة مثل: رقابة البرلمان على الحكومة، حق السلطة التنفيذية في اقتراح القوانين، رقابة القضاء على دستورية القوانين، ويهدف هذا إلى تحقيق التوازن ومنع التعسف في استعمال السلطة,

سمو الدستور: يعد الدستور المرجعية العليا التي تحدد اختصاصات كل سلطة، مما يجعله أساسا ضروريا لتطبيق مبدأ فصل السلطات,

حماية الحقوق والحريات: يهدف المبدأ أساسا إلى حماية حقوق الأفراد وحرياتهم من خلال منع الاستبداد وضمان خضوع الدولة للقانون,

سيادة القانون: تخضع جميع السلطات للقانون فلا سلطة تعلو فوق القانون، ويعد القضاء الضامن الأساسي

لاحترام هذا المبدأ, وكل هذه الأسس هي ركائز أساسية لبناء دولة قانون وديموقراطية

أهمية مبدأ الفصل بين السلطات

تنبع أهمية المبدأ من خلال دوره في تنظيم السلطة داخل الدولة، وضمان عدم انحرافها عن أهدافها، وتتجلى أهمها فيما يلي:

- **منع الاستبداد وتركيز السلطة**: توزيع السلطة بين التشريعية والتنفيذية والقضائية يمنع احتكار الحكم ويحد من التعسف في استعمال السلطة,
- **تحقيق التوازن والرقابة**: تقوم كل سلطة بمراقبة الأخرى بما يضمن احترام القانون والدستور ويعزز الشفافية في تسيير الشأن العام,
- **تعزيز الحكم الرشيد والكفاءة**: بتوزيع السلطات تتحسن جودة القرار العمومي وترفع كفاءة الأداء مع تقليل الأخطاء وتضارب المصالح,
- **دعم الاستقرار السياسي**: يسهم في استقرار النظام السياسي عبر أليات سلمية لحل الأزمات والنزاعات بين السلطات دون اللجوء إلى العنف والانقلابات,

- **تعميق الممارسة الديموقراطية**: يضمن تمثيلا الارادة الشعبية في التشريع ويخضع التنفيذ للمساءلة ويكفل استقلال القضاء كجهاز محايد,
- **ترسيخ سيادة القانون,**

حماية الحقوق والواجبات

مبدأ الفصل بين السلطات عند مونتيسكيو:

نشأته: ترجع الجذور التاريخية الاولى لمبدأ الفصل بين السلطات الى الفيلسوف اليوناني افلاطون الذي يرى بضرورة توزيع وظائف الدولة لضمان الاستقرار، ومن بعده جاء ارسطو الذي اعتبر ان الدولة تتمتع بثلاث سلطات اذ اجيد تقسيمها واجيد عمل نظام الدولة كلها، ثم جاءت اسهامات جون لوك الذي نادى بضرورة خضوع كل سلطة للقانون، الا ان مبدا الفصل بين السلطات ارتبط باسم المفكر الفرنسي مونتيسكيو الذي وضع الاسس والمبادئ التي يقوم عليها هذا المبدأ على اساس لتنظيم العلاقة بين السلطات العامة في الدولة ومنع الاستبداد

كان كل ما يهدف اليه "مونتيسكيو" ان لا تتركز هذه الوظائف الثلاث في يد جهة واحدة، وانما تتوزع على هيئات متعددة لكي تراقب كل منها الاخرى وتمنعها من اساءة استعمال السلطة المتاحة لها، على ان يكون بينها نوع من التعاون والانسجام، فهو يدعو لعدم تجمع السلطات الثلاث في يد واحدة لكنه لا يتصور فصل مطلق بينها، اذ لابد ان يكون هناك تناغم وتناسق بينها، ولا تجزأ السلطة العليا بين الاجهزة الثلاثة. ويعني بذلك توزيع ممارسة مظاهر سلطة الدولة، وعدم

تجزيئتها لان سلطة الدولة واحدة وذات سيادة على عدد من الهيئات ضمانا لعدم الانفراد بممارستها وتفاديا لاستبداد القائمين عليها.

* **أكد مونتيسكو:** -على أن توزيع السلطات وفصلها امر ضروري فليس ما هو اخطر على الحرية واقرب الى الاستبداد من جمع السلطات في يد واحدة، ولو كانت في قبضة الشعب نفسه او مجلس منبثق عنه، فالحرية هي الهدف الاسمى للإنسان.

-نادى بضرورة رقابة السلطة وبان السلطة تقوم بالحد من السلطة.

-اكد على حاجة السلطات العامة وخاصة السلطتين التشريعية والتنفيذية الى تبادل الرقابة فيما بينها، بحيث يكون للسلطة التشريعية امكانية تقييد السلطة التنفيذية وكبح جماحها والحد من غلوها، ويكون للسلطة التنفيذية نفس الامكانات تجاه السلطة التشريعية.